

الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها
(1958-1959م)

د/عمر بوضرية

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

شكلت عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا على إثر أحداث 13 ماي 1958 تحديا كبيرا بالنسبة لقيادة الثورة الجزائرية، فالجنرال العجوز الذي قطع عزلة تقاعده استجابة لانقلابي الجزائر من غلاة الكولون ومتمردي الجيش جنرالات الانقلاب، وتلبية "لنداء الوطن" قد وظف كل حنكته العسكرية والسياسية والدبلوماسية مما سيعطي النظام الاستعماري الفرنسي نفسا جديدا، لذا فقد اضطرت نيران المواجهة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا على مختلف الصعد والميادين والتي من ضمنها الجانبان السياسي والدبلوماسي، وهو ما سنحاول شرحه وتحليله من خلال هذه الدراسة التي سنتناول من خلالها مشاريع "مناورات" ديغول السياسية وأبعادها الدبلوماسية في الفترة الممتدة من أكتوبر 1958 إلى نهاية سنة 1959.

-أولا- "سلم الشجعان" 1958/10/23:

1- المضمون والأهداف:

تمثل مبادرة ديغول المعروفة بـ"سلم الشجعان" والتي أطلقها يوم 23 أكتوبر 1958 في ندوة صحفية أول مبادرة سياسية منه منذ توليه للسلطة كرئيس للحكومة في 1 جوان 1958، في إطار تصوّره لحل "المشكل الجزائري"، فما هو مضمون هذه المبادرة الديغولية؟

تضمّن مشروع سلم الشجعان دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح وحمل العلم الأبيض وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو للدرك أو للشرطة، ودعوة القيادة السياسية بالخارج أو ما أسماه بـ"المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس "للإعلان عن إنهاء الحوادث"، وبصورة موجزة فإن مبادرة

ديغول هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين سواء كانوا عسكريين أم سياسيين للاستسلام¹، وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية، والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا، ثم يلجأ الجنرال ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعتزم إجرائها يوم 28 نوفمبر 1958، ثم التفاوض مع من ينتخبهم الشعب ممثلين له "مفاوضين أكفاء يُسمُّ معهم ما تبقى من المشكل الجزائري" حسب تعبيره²، وبالتالي فديغول إذا كان يعترف بجمبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة باعتبارهم قادة "التمرد" لكن في المقابل لا يعترف بهما ممثلين للأمة الجزائرية في إطار محادثات شبه رسمية أو رسمية³.

وهو بهذا يؤكِّد وفاءه وتمسُّكه بسياسة طالما دعا إليها وتمسُّك بها المعمرون الأوروبيون في الجزائر، بل وتمردوا من أجل تنفيذها في 13 ماي 1958، ومن هنا يتَّضح بأنَّ مشروع ديغول جديد في مُسمَّاه قدم في محتواه، إذ لا يختلف كثيرا عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق غي مولي، و المتمثِّل في:- وقف القتال ثم الانتخابات بالمفاوضات.

ومن خلال ما سبق تتَّضح الأهداف الماكرة للمشروع والمتمثِّلة في العمل على إضعاف ج.ت. وتمهيدا للقضاء على الثورة، وذلك بزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح "بطولة العسكريين" ودعوة "المنظمة الخارجية" (السياسيين) للاستسلام الرسمي وهو بذلك يعني الحكومة المؤقتة، لكن دون أن يذكرها بالاسم لأنَّه لا يعترف بها⁴.

بعد ذلك أصدر ميشال دوبري الوزير الأول الفرنسي تعليماته لجهازه الحكومي باتخاذ خطاب ديغول مرجعا جديدا وموجِّها لسياسة الحكومة الفرنسية، والعمل على ضبط إجراءات وقف إطلاق النار وتمكين قادة تنظيم "التمرد" _الموافقين على مبادرة ديغول_ من كل الضمانات والتسهيلات الضرورية لحيثهم إلى فرنسا ثم العودة، إضافة إلى إعطاء أوامر لتحضير انتخابات بقصد اختيار الممثلين المؤهلين

1- المجاهد: "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، عدد: 19، 32/11/1958.

C.A.D:S.E.A.A, b:3,dos:2"Instruction gouvernementale 1958-1960",doc:7"Algérie: Directives confidentielles 2 d'information et d'action", Le premier ministre Michel Debré, paris,10/03/1959,p1.

3- C.A.D:M.A.E.F,S.E.A.A, b:7,dos:1 FLN origine et doctrine du mouvement, doc:12 Note: "pour la mission de liaison avec l'Algérie", "30/12/1960,p15.

4 - بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007، ص 252.

للتعبير عن طموحات المجموعتين (الجزائريين والأوروبيين) بعد وقف إطلاق النار¹.

2- رد الحكومة المؤقتة:

شكّكت الحكومة المؤقتة في أهداف هذه المبادرة الديغولية واعتبرتها محاولة جديدة "لزعزعة الصفوف ومشروعاً خادعاً"²، فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقه خاصة مشروع غي مولي³ لأنّ هذا الأخير في مشروعه الشهير لم يجرؤ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام، في حين فعلها الجنرال ديغول في مبادرته هذه.

قامت الحكومة المؤقتة بدراسة محتوى مبادرة ديغول وحلّلت أبعادها ومراميها، ثم أصدرت بياناً أعلنت فيه عن رفضها الصريح لمقترح ديغول، الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية حلاً عادلاً يُقر فيه للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير، وجدّدت ح.م.ج.ج عرضها بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس أنّها المتحدّث باسم الشعب الجزائري، في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد.

أكدت الحكومة المؤقتة في بيانها أنّ ديغول أكّد بمبادرته على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إذ أظهر نواياه من خلال تصريحه في 1958/10/23 على تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني وهو ما يستنتج من أسلوبه وسياسته.

خطاب ديغول في 10 / 23 أعطى صورة واضحة عن نظرة ديغول لحل القضية الجزائرية، فالجنرال جزءاً قياداً الثورة الجزائرية إلى قادة "عسكريين" وقادة "سياسيين"، وينظر للثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متنازعين متصارعين، ويسعى إلى تغذية هذا الانقسام وتكريسه، وذلك من خلال تنويهه ببطولة "العسكريين" وشجاعتهم، بينما يتهمّك بالسياسيين، وهو أسلوب سبقه إليه لاكوست، كما يحاول ديغول تقسيم السياسيين إلى "معتدلين" و"متطرفين"، والخلاصة أنّ ديغول يريد التفاوض فيما بعد مع "عملاء" منتخبين، بمؤهّم على الرأي العام العالمي ويظهر بأنّه متمسك بالحل السلمي للمشكلة الجزائرية، كما يبدو واضحاً من خلال هذه الدعوة إلى ديغول لا يعترف بجبهة التحرير وجهازها التنفيذي الحكومة المؤقتة ممثّلين شرعيين ومفاوضين مقبولين، بل يريد أن يتفاوض مع مُنتخبين بعد استسلام عناصر

1-C.A.D:S.E.A.A, b:3, dos:2", doc:7, Op.cit, p1.

2-M'hamed Yousfi : Les Otages de La Liberté, ENAL, Alger, 1993, p : 39.

3-Mohamed Harbi : Le FLN, op.cit. , p : 252.

تناولت جريدة "المجاهد" اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول من خلال مبادرته، وتساءلت: هل أنّ الجنرال ديغول مخلص وصادق في "رغبته في السلم"؟

وأشارت جريدة "المجاهد" إلى استعمال ديغول للغة مبهمّة في تصريحاته، بهدف تضليل الرأي العام العالمي والفرنسي حول نواياه الحقيقية، وربطت "المجاهد" تصريح ديغول بزيارة مدير البنك العالمي مصحوباً بمدير البنك الفرنسي إلى كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل، وتصريح ديغول في ذلك الظرف هو ربّما من أجل إيهام الأوساط المالية العالمية بأنّ المشكل الجزائري سائر في طريق الحل، وبالتالي لا خوف على مصير الأموال التي سيمنحها البنك العالمي والأوساط المالية المهتمّة بالاستثمار في بتول الصحراء الجزائرية، وبالتالي قد يُطمئن ذلك هذه الأوساط ويجعلها تضخّ رؤوس أموالها في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية².

وأعلنت الحكومة المؤقتة عن قناعتها بأنّ السلام لا يُمكن أن يتحقّق إلا عن طريق التفاوض الجاد مع الممثلين الشرعيين والحقيقيين للشعب الجزائري، لهذا جدّدت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد، وهو ما أكّدت عليه جريدة "المجاهد" "حكومة الثورة لا تُفاوض في الاستقلال"، وهي إشارة إلى أنّ الحكومة المؤقتة تتمسّك بالشرط المسبق الذي وضعه بيان أول نوفمبر ثم أكّد عليه مؤتمر الصومام، والمتمثّل في: -ضرورة اعتراف الحكومة الفرنسية بالاستقلال للشعب الجزائري كشرط لأية مفاوضات معها، وبالتالي فقد جدّدت دعوتها للمفاوضات والتي كانت دعت إليها في بيانها في 26/09/1958³، وبهذا فإن رد ح.م.ج.ج. يمكن وصفه بالردّ الذكي فمن جهة بيّنت عيوب المبادرة وشكّكت في صدق نواياها، ومن جهة ثانية حرصت على الظهور بمظهر الساعي للحلّ السلمي والحريص عليه من خلال الدعوة للتفاوض وترحيبها بكل دعوة من طرف الحكومة الفرنسية.

استندت الحكومة المؤقتة لاحقا إلى بعض مقاطع خطاب ديغول ليوم 23/10/1958 للتدليل على حالة الحرب التي تطبع النزاع الفرنسي الجزائري، عند حديث ديغول عن "سلم الشجعان

1 - المجاهد: "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، المصدر السابق.

2 - "المجاهد": "عدد خاص، 1958/11/01.

3 - المجاهد: "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، عدد: 19، 1958/11/32.

"و"العلم الأبيض" و"وضع السلاح"، وهو ما يعني اعتراف بوجود معارك في الجزائر، وبالتالي فإن خطاب ديغول من وجهة نظر الحكومة المؤقتة يُعتبر اعترافا ضمنيا بوجود حالة حرب، وبالتالي ينبغي تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بالحروب فيما يتعلق بمعاملة الأسرى والتحكيم الدولي لحل النزاع بالطرق السلمية عن طريق التفاوض بين المتنازعين¹.

-ثانيا- "حق تقرير المصير" 1959/09/16:

تُعد مبادرة ديغول المعروفة بـ"حق تقرير المصير" والتي أفصح عنها في خطابه الشهير يوم 1959/09/16، من أكثر مبادراته وخطاباته شهرة وتأثيرا في مسار الاتصالات الفرنسية الجزائرية والتي ستقود إلى المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي ج.ت. ولاحقا، وذلك لما تضمّنته لأول مرة من اعتراف لمسؤول فرنسي من هذا المستوى "بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره"، والسؤال الذي نطرحه هنا ما هو المفهوم الذي قدّمه ديغول "لحق تقرير المصير"؟ وشروطه لتنفيذه؟

1-دوافع "حق تقرير المصير":

بالنظر إلى التوقيت الذي جاءت فيه مبادرة ديغول الثانية منذ توليه السلطة و الأولى منذ أن تولّى رئاسة الجمهورية بصيغتها الجديدة-نظام رئاسي واضح-المتضمنة "حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره"، تطرح أسئلة كثيرة حول دوافع وأهداف هذا المشروع الفرنسي، فما هي يا ترى الدوافع والأهداف الحقيقية للمبادرة؟

رغم أنّ الجنرال ديغول صرّح منذ تسلّمه رئاسة الجمهورية في 1959/01/08 في خطابه بالمناسبة إلى فكرة تقرير المصير بقوله "مستقبل الجزائر المسالمة، والمتحوّلة في شخصيتها بنفسها، وترتبط بفرنسا برابطة وثيقة"²، لكن بالنظر إلى توقيت المبادرة الديغولية التي تزامنت مع انعقاد أشغال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستستمر أشغالها من 15 سبتمبر إلى 13 ديسمبر 1959، والمقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، وهو تزامن لا يمكن إلا أن يكون مدروسا ومقصودا، لهذا فإنّ أوّل هدف توخّى تحقيقه ديغول هو كسب الرأي العام العالمي وخاصة

1- C.A.D:M.A.E.F, S.E.A.A, Op.cit, "pour la mission de liaison avec l'Algérie", pp:13,14.et voir aussi: C.A.D:M.A.E.F, S.E.A.A, b:7,dos:1,doc:13"Memorandum sur la dénonciation du traité de l'Atlantique nord, FERHATE Abbas, GPRA,TUNIS 19/09/1960,Voir ANNEXE N7, p397.

2 - رمضان بورعدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول، ص341.

في هيئة الأمم المتحدة، فقد أراد أن يبدو مبادرا متمسكا بالحل السلمي وبالتالي التأثير على مناقشات الوفود في الجمعية العامة للقضية الجزائرية؛ ومن ثم تجنّب فرنسا لوائح قد تُخرج موقفها الدولي وتضغط عليها، خاصة بعدما حقّقته دبلوماسية الثورة الجزائرية من نجاحات باهرة، بعد تمكّنها من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنة 1956، بدعم من الدول الشقيقة والصديقة ضمن الكتلة الأفروآسيوية، فلم يعد بمقدور فرنسا وحلفائها إعادة الزمن إلى الوراء ومنع تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول الأعمال، لذا فالحل يكمن في التماطل والتسويف وريح الوقت بمبادرات وتصريحات تعيد المصادقية للحكومة الفرنسية.

إذن فمن الواضح أن ديغول بادر إلى "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير" تحت ضغط التطورات الدولية، إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية مثلما كانت عليه في السنوات الأولى للثورة فقد بدأت تخرج من الإطار الفرنسي وتمضي قُدماً في طريق التدويل، وهو ما أكّده لين دباغين في تحليله، الذي اعتبر تصريح ديغول في 16/09/1959 بمثابة الفشل بالنسبة لفرنسا... فالغرب أصبح يسعى لاستتباب الأمن في الجزائر، وأصبح يضغط على فرنسا... إذ جاء تصريحه بعد زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إيزنهاور إلى باريس¹، وفي نفس الاتجاه سار تحليل عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا الذي قال مستتجاً "إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف وراء المبادرة"، بمعنى أنّ الولايات المتحدة هي من ضغطت على فرنسا لتقديم حلول مستعجلة للقضية الجزائرية².

هذا التحليل من لدن وزراء الحكومة المؤقتة كان صائباً إلى حد بعيد وينسجم مع بعض ما توصل إليه الباحثون والمؤرخون بعد عقود من الزمن، وهذا الباحث عبد الكريم بلخيري يرى بأنّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة تزايد حول الوضع في الجزائر بصفة خاصّة والشمال الإفريقي بصفة عامّة، وقد اعترفت مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي في نوفمبر 1959 بأهمية الجزائر وشمال غرب إفريقيا في الأهداف الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، كما أعربت عن قلق إدارة الرئيس إيزنهاور بشأن استمرار الحرب في الجزائر وتأثيراتها على "العالم غير الشيوعي"، فاستمرار الحرب في الجزائر لم يكن ليخدم مصالح الو.م.أ والغرب الرأسمالي عموماً خاصة في ظل التنافس المحتدم مع الشرق الشيوعي على النفوذ في العالم الثالث، فكان من مصلحة الولايات.م.أ التعجيل بإخلاء الحرب الجزائرية، من هذا

1- CAN:GPRA,Op.cit., "Rapport à Messieurs le président du conseil..",27/10/1959, Docteur Lamine Mohamed, p 10 .

2 -CAN:GPRA, MF G008, PV de Réunion 21/09/1959, "Intervention de A.Mahri".

المنطلق رُحبت الإدارة الأمريكية بمبادرة ديغول¹.

ورغم العرض الفرنسي الجديد والذي يحمل تطورات لا يمكن تجاهلها فقد شكك معظم وزراء الحكومة المؤقتة في النوايا الحقيقية لديغول، فعند مناقشتهم لدوافع المشروع ومن ضمنهم أحمد توفيق المدني، عبد الحميد مهري محمد يزيد، لمين خان، وعمر أوصديق، والقادة العسكريون العقداء: ناصر، حاج لخضر، سليمان، ولطفي، أكدوا بأن مبادرة ديغول هدفها الحقيقي زرع الانقسام بين قادة الثورة التحريرية، ومحاولة منه للقضاء عليها بالقضاء على جبهة وجيش.ت.و.².

لقد أجمع أعضاء الحكومة على أنّ ديغول يمسك بزمام المبادرة على الصعيد الدبلوماسي، مثلما يمسك بزمام المبادرة العسكرية بالداخل من خلال العمليات الكبرى وخطي مورييس وشال، في حين أنّ الحكومة المؤقتة مكبلة بفعل أزمته التي جمّدت نشاطها وجعلتها هيكلًا بلا روح منذ 1959/07/01.

وإذا كان هناك اختلاف في تحاليل أعضاء الحكومة حول دوافع ونوايا الجنرال من خلال هذه المبادرة، فإن هذا التناقض ظاهري فقط، ذلك أنّ ديغول يريد أن يحقق النصر بالسلاح، وهو ما ذهب إليه كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوضوف، وبن يوسف بن خدة³، ويريد أن تُسهم مثل هذه المبادرة في إضعاف خصمه ج.ت.و. وجيش.ت.و، ممّا سيسهل من مأمورية جيوشه في دحر الثورة الجزائرية، كما أنّ سوء تعاطي ح.م.ج.ج مع مبادرته سيُظهرها بمظهر المحجم عن المبادرات لحل سلمي "للمشكل الجزائري"، وبالتالي سيمكّن ذلك ديغول من تسجيل نصر دبلوماسي كاسح ويتمكّن بعدها من تحسين صورة فرنسا التي شوّهتها أخطاء وحماقات سابقه.

-2- مضمون "حق تقرير المصير":

تضمّن خطاب ديغول يوم 1959/09/16 ثلاثة خيارات أو حلول اقترحها الجنرال للمشكل الجزائري، وتتمثّل في:

-أ- الإدماج:

1- عبد الكرم بلخيري: العلاقات الأمريكية -الجزائرية 1954-1980 توازن بين المصلحة و المبدأ، ترجمة سمير حشاني، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ج.و.ت 1/1/1954، الجزائر، 2007، ص125.

2- Mohamed Harbi : Le FLN , op. cit. , pp :252-253.

3- CAN:GPRA, MF G007, G008, Pvs des Réunions 25,26,27,28/09/1959.

ويقصد به المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر أوروبيين ومسلمين، وسيتم فتح أبواب كل الوظائف السياسية الإدارية القضائية وحتى الوظائف الحكومية أمام الجزائريين، وعلى العموم يتيح هذا الاختيار للجزائريين التمتع بجميع المزايا والحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم في فرنسا¹، وهي المطالب التي طالما نادى بها دعاة المساواة والإدماج من الجزائريين منذ الثلاثينات.

ب- الاتحاد الفيدرالي:

بواسطة تكوين حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين، وهو ما قصده ديغول بقوله "أن يُحكم الجزائريون من طرف الجزائريين، بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها، في مجال الاقتصاد، الدفاع، التعليم والعلاقات الخارجية"، ويُطبَّق النظام الفيدرالي داخلياً، بحيث "أنّ الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطناً واحداً؛ تجد الظروف المواتية لتعيش عيشة هادئة"²، ويمكن إدراج هذا الحل ضمن "الاستقلال الذاتي" الذي طالبت به حركة أحباب البيان والحرية في الفترة الممتدة من 14/03/1944 إلى غاية حلها بعد ماي 1945 ثم تبناه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) بزعامة فرحات عباس بعد تأسيسه سنة 1946، لكن الإدارة الفرنسية لم تستجب لمطالبه وها هي الآن تعيد طرحه بعد فوات الأوان.

ت- الانفصال عن فرنسا:

ومعناه الاستقلال³، وهو الخيار الذي حاول ديغول استبعاده وحذّر الجزائريين منه حينما قال: "إنّي أعتقد بأنّ هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجرّ حتماً إلى كارثة كبرى، وبما أنّ الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، والعالم كلّهُ يشهد بذلك، وأقولها صراحة، فإنّ هذا النوع من التفكير سيؤدّي حتماً إلى الفوضى ويُبيح الفرصة للتكبير والتعذيب والذبح والشنق، وتكون النتيجة الحتمية لكُلّ هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها، وأنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية... وعلى كل إذا قرّر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فإنّ الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل ما في وسعها أن تجمعهم في مكان

1- Benyoucef Ben Khedda : Les Accords D'Évian, Alger, E : OPU, 1998, pp: 17-19.

2 - CAN:GPRA, b0 9, dos 06.doc 04, "Déclaration de De Gaulle 16/09/1959".

و: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، ط2 مقححة و مزيدة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص: 285-286.

3- Bernard Tricot : Les sentiers de la paix, Algérie 1958/1962, ED Plon, paris 1972, p: 246.

معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم، ويجب أن أقول بأنّ استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا، وأنّ للغرب مصالح فيه، وسنحافظ عليه حتى ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة...¹.

إنّ إنذار وتهديد ديغول هذا يتضمّن تأكيده على عزم فرنسا طرد العمال الجزائريين من فرنسا وتقسيم الجزائر بين المسلمين والأوروبيين إذا ما اختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا.²

اعترف ديغول في خطابه بنقل المشكل الجزائري على الجمهورية الفرنسية، وأكد على ضرورة حلّه حلا يتوافق ومقاس فرنسا "الدولة الكبيرة"³، أي حل المشكل بطريقة تراعي المصالح الفرنسية بالأساس وهو ما يمكن فهمه دون عناء ممّا ورد في هذه الفقرة من خطابه حيث قال: "ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا ويجب علينا أن نجد حلا لها من دون أن نتأثّر بأقوال الذين يريدون أن يرغموا على الانحياز لهذا أو لذلك، وأتأنا لن ننخدع ولن نصنع للذين يريدون - قبل كل شيء - أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا، إتّنا دولة كبيرة ويجب علينا أن نُعالج المشكلة على هذا المقياس، بروح عالية حتّى نتمكّن الجزائريين أن يقرّروا مصيرهم أو يختاروا الوضع الذي يناسبهم"⁴.

لكن بعدما عرضه ديغول من تهديد وتخويف ما الذي تركه كاختيار حُر للجزائريين؟!

يبدو أنّ ديغول كان يجتد أن يختار الجزائريون حلا وسطا بين الإدماج -الفرنسة- أو الانفصال؛ وهو ما يعني إنشاء "حكومة جزائرية من طرف جزائريين بمساعدة فرنسا" أو الاتحاد الفدرالي⁵، فهو وإن كان يؤمن بأنّ زمن الجزائر فرنسية قد ولى من غير رجعة فهو لم يصل بعد مرحلة الإقرار بإمكانية انفصال الجزائر نهائيا عن فرنسا، وهو ما يمكن فهمه بكل وضوح ممّا تضمّنه خطابه يوم 16/09/1959 من تهديد.

3-رد الحكومة المؤقتة على "حق تقرير المصير":

أدركت ح.م.ج.ج خطورة المبادرة الفرنسية الجديدة وضرورة الرد عليها بطريقة مدروسة تراعي وضعها

1- CAN: GPR, Op.cit., "Déclaration de De gaulle".

و: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص285.

2- عمّار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا -دراسة تحليلية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 123.

3 - CAN : GPR, Op.cit., "Déclaration de De gaulle".

4- Ibid.

5 - Charles Robert Ageron:"L'Algérie Algérienne "de Napoléon III à de Gaulle, Ed Sindbad , Paris, 1980, p248.

وضع الثورة بصفة عامة وكذا الوضع الدولي المترقب لحل سلمي بين الطرفين، لذا فقد أدى إطلاق المبادرة إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة التي عقدت سبع اجتماعات لمناقشة محتوى وأبعاد تصريح ديغول وضبط الرد، ثلاث من هذه الاجتماعات كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقلاء - قادة الداخل¹، وذلك أيام: 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27، 28 سبتمبر 1959، بقصد دراسة كل جوانب مقترح ديغول "حق تقرير المصير"، ثم صياغة الرد المناسب عليه، ومما زاد من تعقيد المهمة وضعية ح.م.ج.ج. التي كانت مجتمدة وأوكلت للعسكريين فيها: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، مهمة استدعاء القادة العسكريين لإيجاد حل لأزمة الحكومة المؤقتة واستدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للبت في الحلول².

-مناقشة "حق تقرير المصير" وتحضير الرد:

تحضير الرد على مبادرة ديغول سار في اتجاهين أولهما في الداخل وثانيهما في الخارج، فإضافة إلى الاجتماعات المتواصلة التي عقدتها الحكومة من أجل صياغة رد مناسب على "حق تقرير المصير"، قامت ح.م.ج. بعبء استشارات داخلية وخارجية من أجل صياغة رد ينال رضا الداخل ويحفظ للحكومة والثورة مصداقيتها وصورتها في الخارج، ويحفظ كذلك المكاسب المحققة في طريق التدويل خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-أ-تحضير الرد:

- الاستشارات الداخلية:

الوضعية الحرجة التي كانت تعيشها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تسمح لها باتخاذ قرار حاسم في قضية جوهرية كهذه، مما أدى إلى اتخاذ قرار إشراك القادة العسكريين - قادة الولايات - في ثلاثة اجتماعات أيام: 20، 21، و 27 سبتمبر 1959، هؤلاء الذين كانوا مجتمعين في تونس في إطار

1- العقلاء العشرة هم عن الولاية الأولى: عبيدي حاج لخضر. عن الولاية الثانية: علي كافي، عن الولاية الثالثة: محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة: سليمان (الصادق) دهيليس، وعن الولاية الخامسة بودغن بن علي (لطفى) وقائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب: هواري بومدين (محمد بوخروبة)، وقائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق: محمدي السعيد، بالإضافة إلى الباءات الثلاثة: كريم، بوصوف، بن طوبال عن الحكومة المؤقتة، للزميد يُنظر: علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي-من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصة، الجزائر، 1999، ص254.

2- ينظر في محاضر اجتماعات الحكومة للأيام المذكورة في:

اجتماع العقداء الذي دام أكثر من مائة يوم، وتمّ إشراكهم لإعطاء المصادقية للقرارات التي ستُتخذ باعتبار أنّ الحكومة كانت مستقبلة وتفتقد للمصادقية أي "حكومة تصريف الأعمال"¹.

وتمّ تشكيل لجنة كلّفت بتحرير وصياغة بيان ح.م.ج.ج. يوم 1959/09/22، والتي تألّفت من الأعضاء: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفى، ثمّ تمّت مناقشة نصّ البيان المقترح من طرف لجنة الصياغة -والذي صيغ يوم 1959/09/23- في اجتماعي 24 و 25/09/1959، بحضور وزير الخارجية المستقيل²، حيث تمّ توضيح النقاط والمصطلحات الغامضة³.

وقامت لجنة الصياغة بتلاوة البيان بصيغته النهائية في اجتماع 26 سبتمبر 1959، وقد أجمعت نقاشات الحاضرين على أنّ مقترح ديغول يُعدّ خطوة إلى الأمام في طريق حلّ القضية الجزائرية، إذا ما أحسن استغلاله.

وناقش أعضاء الحكومة رفقة قادة الولايات في اجتماع 27 سبتمبر حضور العسكريين في الندوة الصحفية التي ستتمّ لإذاعة البيان يوم 1959/09/28، حيث ارتأى بعض الوزراء ضرورة تفادي حضور القادة العسكريين للندوة الصحفية حتى يؤدّي البيان الرسالة التي صيغ لأجلها، وهو ما ذهب إليه كل من: محمد يزيد، لخضر بن طوبال، وكرم بلقاسم، هذا الأخير اقترح "حضور وزيرين فقط إلى جانب الرئيس، فلا الحكومة بأكملها ولا العسكريين"، وتمّ الاتفاق في ختام النقاش على أنّ الحكومة هي التي ستفصل في الأمر.

كما تمّت استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة أكس والصحة بفرنسا، واستشير القادة العسكريون وجيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى⁴، ومن ضمن الاجتماعات الإعلامية التي عقدت

1 - CAN: GPRA, MF G004, "Décisions du conseil des Ministres 20/09/1959.

2 - استقال م.ل. دتاغين يوم 1959/03/15، على إثر حادث مقتل عميرة علاوة، وأصبح يشرف على تسيير القضايا اليومية للوزارة بصورة مؤقتة في انتظار انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في مسألة استقالته، ينظر:

CAN:GPRA, Op.cit., "Rapport à Messieurs le président du conseil..", 02/10/1959 Docteur Lamine Mohamed ,p1.

3- CAN:GPRA, MF G007, G008, Pvs des Réunions 25,26,27,28/09/1959.

4-CAN:GPRA,Op.cit., "Rapport à Messieurs le président du conseil..", Docteur Lamine Mohamed ,p2.Et voir aussi: CAN:GPRA,Op.CIT, Pvs des Réunions 25,26,27,28/09/1959.

في هذا الإطار الاجتماع الإعلامي لقاعدة تونس يوم 19/09/1959¹، والذي ترأسه وزير الداخلية لخضر بن طوبال، حيث أكد فيه الحاضرون على:

- ضرورة استغلال الفرصة "الاعتراف بحق تقرير المصير" - أن تقوم ح.م.ج.ج. بوضع شروط والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الوطنيين والاعتراف بالحكومة.م.ج.ج.-التأكيد على ضرورة الالتفاف حول ح.م.ج.ج.-ثم استشارة الدولتين الجارتين، تونس والمغرب، وباقي الدول الشقيقة والصديقة-وأبرز وزير الداخلية تأكيده على أنّ ديغول أفرغ مبدأ حق تقرير المصير من محتواه، وعلى أنّ نوابه غير حسنة، وبأنّ رد الحكومة لن يصاغ إلا بعد تلقي ردود الداخل وبعد الاطلاع على كل المعطيات، كما عقدت اجتماعات مماثلة مع جيش الحدود.

وشهدت الفترة التي أعقبت تصريح ديغول تضاعف عمليات وكمانن جيش.ت. وبالداخل وهو ما تؤكده المصادر الفرنسية ذاتها، وتؤكد ذات المصادر بأن عدد القتلى الفرنسيين في تلك الفترة كان أكثر من قتلى الأسابيع الثلاثة السابقة².

-الاستشارات الدولية:

أجرت الحكومة المؤقتة استشارات دولية واسعة مع الدول الصديقة والشقيقة، وخاصة مع دولتي الجوار اللتين لهما علاقة مباشرة بالصراع الجزائري الفرنسي، الجمهورية التونسية والمملكة المغربية، ومع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وهذا بقصد التعرف على المعطيات الدولية والدوافع الكامنة وراء مبادرة ديغول، وكذا للاستفادة من دعم الدول الجارة الشقيقة والصديقة وصياغة رد إيجابي وفعال يوقف المناورات الفرنسية ويكسب دعم الرأي العام العالمي، خصوصا وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد لافتتاح دورتها الرابعة عشر، وتتمكّن ح.م.ج.ج. من استثمار المبادرة لصالح القضية الجزائرية.

شملت استشارات الحكومة المؤقتة الدولتين الجارتين أولاً، لما لهما من علاقة مباشرة بالثورة الجزائرية بحكم علاقة الجوار، وإقامة حكومة الثورة بتونس بصفة رسمية، ففي اتصال لرئيسها فرحات عباس بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة نصح هذا الأخير قادة الثورة بإتباع سياسته المعروفة بالمراحل أو خذ وطالب وعدم تضييع الفرصة، وذلك بقبول "حق تقرير المصير" ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة المؤقتة

1. CAN:GPRA, MF G008, Délégation de Tunisie "Procès verbal de la réunion d'information du 19/09/1959"

2 -BERNARD TRICOT :op. cit. ,p :115,116.

ضرورية.

وأتصلت ح.م.ج.ج. برئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر عن طريق كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة¹، الذي شرح له خلفيات مشروع ديغول، وكيف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دخلت اللعبة، كما حدّثه عن الضغوط التونسية والمغربية على الثورة، ورغبة ديغول كسب الرأي العام العالمي من خلال مبادرته، فاقترح عبد الناصر ضرورة التأكيد على التمسك بمهدف الثورة والاستقلال، وضرورة رفض الحلول الوسطى أو أنصاف الحلول، وأكد للوزير الجزائري دعم حكومته للثورة في حال رفضها لمبادرة ديغول².

وأجرت ح.م.ج.ج. اتصالات بدول عربية أخرى مثل: ليبيا، المملكة العربية السعودية، ولبنان³ وبدول صديقة مثل: الصين الشعبية عن طريق سفيرها في تونس، والذي أكّد على ضرورة وضع شروط سياسية مثل الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ وشروط عسكرية مثل جلاء القوات الفرنسية، وتمّ الاتصال كذلك بسفير جمهورية يوغسلافية في تونس بعقد لقاء تشاوري معه⁴.

وبعد الاتفاق على الصيغة النهائية لبيان الحكومة المؤقتة والذي يتضمّن الرد الرسمي، أرسلت نسخة منه إلى رئيس الجمهورية التونسية يوم 1959/09/27، سلّمه إياها وفد من ح.م.ج.ج. تشكّل من لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، ومحمد لمين دباغين، وسلّمت نسخة مماثلة للحزب الدستوري الجديد، وكان الرئيس التونسي وفيما لتقاليد السياسة المتسمة باللين والمرحلية فقد نصح الوفد الجزائري بضرورة تغيير بعض العبارات الواردة في البيان بمهدف التسريع في بدء المفاوضات، حيث قال للوفد: "ينبغي تغيير بعض مصطلحاته(البيان) لمصلحتكم.."، واقترح بورقيبة تعويض فقرة: "بأنّ تقرير المصير انتزع بكفاح خمس سنوات من الحرب ب:" في نهاية السنة الخامسة"، على أن توضع الجملة المحذوفة في بيان خاص يوجه إلى الشعب الجزائري⁵.

وفي الاجتماع المشترك بين أعضاء الحكومة المؤقتة والقادة العسكريين (قادة الولايات) الذي عقد في 1959/09/28 رفضت المقترحات البورقيبية من طرف الجميع، حيث تمّ التصويت بالإجماع

1- CAN:GPRA, G005, Pv de Réunion 20/09/1959, "Intervention de Krim Belkacem".

2- CAN: Ibid, "Intervention de Krim Belkacem".

3 - Ibid, Intervention de Abdh.Mahri.

4- CAN: Ibid, "Intervention de Lakhdar Bentobal.

5 -BERNARD TRICOT :op.cit, P: 116.

لصالح الاحتفاظ بالنص الأصلي دون تعديله، كما تمّ التصويت خلال ذات الاجتماع حول من يحضر الندوة الصحفية، فكانت أغلبية الأصوات مع حضور الحكومة لوحدها ب: ثلاثة عشر صوتاً (13)، أما الخيار الثاني _ حضور أعضاء من الحكومة المؤقتة والقادة العسكريين_ فلم ينل سوى خمسة (5) أصوات¹.

ب- بيان الحكومة المؤقتة 1959/09/28:

بعد أن قامت ح.م.ج.ج. باستشارات داخلية وخارجية وناقشت بعمق "خطاب ديغول" في اجتماعات مطوّلة دامت حوالي أسبوعين، قامت لجنة الصياغة بتقديم الصياغة النهائية والتي تمّت تزكيته وتضمنت رد الحكومة المؤقتة وموقفها من مبادرة ديغول المسماة "حق تقرير المصير"، وجاء البيان في ثلاث صفحات وأذيع في ندوة صحفية بالعاصمة التونسية يوم 1959/09/28²، وقد تضمن البيان النقاط التالية:

- دخول الثورة الجزائرية عامها السادس، بينما تستعد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية مجدّداً، وأمل شعوب العالم في أن تستعيد الجزائر سلمها وتنتهي حرب خلفت مليون شهيد.

- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع حريته الوطنية، واستعداد الحكومة المؤقتة لاستغلال كل فرصة تعطي الأمل في السلم.

- اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا وبشكل علني بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وذلك في تصريحه في 1959/09/16.

- بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات، ومن خلال حرب هي الأكثر دموية في تاريخ الغزو الاستعماري، وبفضل صمود جبهة وجيش.ت.و؛ وبفضل دعم الشعوب الشقيقة والصديقة وبدعم الرأي العام العالمي استطاع الشعب الجزائري أن يُحقّق تقرير مصيره.

- أنّ بيان أول نوفمبر 1954 نص على حق الشعوب في تقرير مصائرهما، وهو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية، وهو أداة ديمقراطية وسلمية تُمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله الوطني.

1 - CAN:GPRA,MF G007, PV de Réunion 28/09/1959.

2 - CAN:GPRA, MF G007, G008, GPRA- Ministère de l'information-: " Texte De La Déclaration Du GPRA",28/09/1959.

- حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، يمكّن الشعب الجزائري من ممارسة سيادته الوطنية حرمة منه غزو استعماري غير شرعي لفترة طويلة من الزمن.
- الهوية الجزائرية تحددها أطر لا يمكن إهمالها في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الجزائريين، وتلفت نظر الرأي العام العالمي إلى الأخطار التي قد تنتج عن المساس بهذه الوحدة، مما قد يعقد من المشكل الجزائري ويهدد الأمن والسلم العالميين.
- أما بخصوص الصحراء فإنّ اكتشاف واستغلال ثرواتها هي مصدر لترقية الإنسان في الجزائر والشمال الإفريقي، هذه الثروات ومن باب المصلحة العامة، ستسمح بتوسيع مجال التعاون المثمر.
- أنّ ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي، يتعارض مع "مبدأ حق تقرير المصير" ويتعارض أيضا مع "الديمقراطية"¹.
- الاستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري، لن يكون مصدر فوضى ومعاناة، بل أنّ الاستقلال شرط لتحقيق الرقي الحقيقي، الذي سيضمن حرية الأفراد وأمنهم، ويسهّل توحيد المغرب العربي، وحرية التعاون مع كل الدول.
- اللجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم، وبأنّ سياسة التهدئة -أي الحرب المتواصلة - لن تجلب السلم للجزائر، ولا يمكن للشعب الجزائري أن يقرّر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال الفرنسي (500000 جنديا وعدد مائتلا من الدرك والشرطة والميليشيات..)، وضغط الآلة الإدارية المعروفة بتزويرها الانتخابي، ولا يمكنه أن يمارس حقّه أيضا و ربع(4/1) عدد السكان مسجونين ومعتقلين أو منفيين.
- إنّ الحكومة المؤقتة المعترف بها من قبل العديد من الدول هي الوصي الضامن لمصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقّق حريته، إنّها تقود مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحرري لجيش التحرير، ولن يستتب الأمن بدون موافقتها.
- تأكيد ح.م.ج. استعادها للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط

1-CAN: Ibid, " Texte De La Déclaration Du GPRA",28/09/1959.

السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، وكذا شروط وضمانات تطبيق "مبدأ حق تقرير المصير".¹

وتقييما لرد الحكومة يمكن التأكيد على جملة من الحقائق:

- أن الرد أخذ بالاستشارات الداخلية والخارجية التي أجريت خاصة تلك التي تنسجم مع خياراتها.

- أنّ الرد كان ينم عن استقلالية وسيادة فالاستشارة لا تعني الإلزام بما لا يخدم مصالح الشعب وثوابت ج.ت.و (رفض اقتراح التعديل الذي حاول بورقيبة فرضه).

- كان رد الحكومة المؤقتة مزيجا بين الصرامة والصلابة (فيما يتعلّق بالمبادئ والشروط) والليونة (قبول المبدأ والترحيب بكل دعوة للتفاوض).

علّق بن يوسف بن خدة على بيان ح.م.ج.ح.ج. قائلا: "لقد واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية مبادرة ديغول التجزئية بمفهوم الأمة الجزائرية المكوّنة من شعب واحد انصهر في بوتقة واحدة عبر عصور عديدة، وإلى جانبه الأغلبية الأوربية المسيطرة، مؤكّدة على أنّ الحل يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة".²

-ج-ردود الفعل الداخلية والخارجية على رد الحكومة المؤقتة:

1- الداخلية:

يُمكن تقييم مواقف الداخل من بيان الحكومة المؤقتة بأنّها كانت مؤيّدة لرد الحكومة المؤقتة، بالنظر إلى مشاركة قادة الولايات والإطارات الموجودة على الحدود في النقاشات التي حضّرت للرد، وقد أظهر الجزائريون التفاهم حول حكومتهم، وهو ما يتّضح من خلال ما أدلى به عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة حيث قال: "انكبّ الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال ديغول، وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة ردا على مشروع ديغول".³

وأكدّ لخضر بن طوبال وزير الداخلية تركية الحالية الجزائرية المقيمة في تونس رد الحكومة المؤقتة

1 - CAN: Ibid, "Texte De La Déclaration Du GPRA", 28/09/1959.

2 - بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، الجزائر، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبالبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص.ص: 17، 18.

3- CAN:GPRA, Op.cit., "Rapport à Messieurs le président du conseil.", Docteur Lamine Mohamed, p2. Et voir aussi: CAN:GPRA, G007, Pv de Réunion 02/10/1959 "Internement de Lakhdar Ben tobal.

حين قال: "رَكِّي الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة م.ج.ج. فقد وجده المثقفون جافا نوعا ما، ولكنّه مقبول على وجه العموم"¹.

وأكد من جهته المجلس الوطني للثورة الجزائرية تأييده لموقف الحكومة المؤقتة حيث سجّل في دورته المنعقدة في طرابلس بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960: "إنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد صادق على موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي قبلت به يوم 28 سبتمبر 1959 مبدأ تقرير المصير، لأنّ المجلس يعتبر أنّ تقرير المصير للشعب الجزائري أحد الطرق التي يُحقّق بها استقلاله"².

2-ردود الفعل الخارجية:

أيدت دول كثيرة من إفريقيا وآسيا موقف ح.م.ج.ج الذي تضمّنه بيان 1959/09/28، وقد أصدرت 9 دول إفريقية مستقلة عضوة بالأمم المتحدة بيانا مشتركا يوم 1959/11/1 بمناسبة "يوم الجزائر"، أشارت فيه إلى مساندة هذه الدول لنضال الشعب الجزائري من أجل حريته ووطنه، وبعد ما أشار إلى تصريح ديغول ليوم 1959/09/16 الذي اعترف فيه أخيرا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، هنأ وأشاد بموقف الحكومة المؤقتة الذي تضمّنه رُدّها الذي أبدت فيه رغبتها في مناقشة طرق تطبيق حق تقرير المصير، وهو ما سيعتج حسب هذه الدول أمالا جديدة لتسوية عادلة وسلمية وديمقراطية للمسألة الجزائرية³.

إضافة إلى إعجاب الدول الصديقة والشقيقة عموما بالرد الجزائري على مبادرة ديغول "حق تقرير المصير" ومن ضمنها جمهورية الصين الشعبية وجمهورية يوغسلافيا⁴، فقد أعلنت الولايات المتحدة بدورها عن رضاها على المبادرة الديغولية "حق تقرير المصير" ورحّبت بما لأنّها كانت توّاقّة لإنهاء "الحرب الجزائرية"، لذا فقد تلقت تصريح ديغول بحماس كبير، ورأى إيْرُهاور بأنّ "تصريح ديغول بعيد المدى

1- Ibid, Lakhdar Ben tobal.

2- المجاهد: "مؤتمر هام يعقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس - بيان - 25 جانفي 1960، العدد 60، ص: 8-9.

3 - الدول التسع هي: إثيوبيا، غانا، غينيا، ليبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس والجمهورية العربية المتحدة، ينظر:

SHAT: boîte 1H1163, dos:1, doc: "Neuf pays Africains Approuvent De gaulle" Reuter,01/11/1959,p1.

4 - المجاهد: المصدر السابق.

كما تثبت هذه المعطيات الضغوط التونسية على الثورة الجزائرية، لكن ذلك لم يُفقد الحكومة المؤقتة استقلاليتها وسيادتها الكاملة في اتخاذ القرارات الحاسمة، مثلما حدث في بيانها يوم 1959/09/28، حيث رفضت التعديلات المقترحة من لحبيب بورقيبة الرئيس التونسي¹.

وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة مساندتها لموقف الثورة الجزائرية، لكنّها لامتها في المقابل على عدم استشارتها في الوقت المناسب، حيث قُدمت نسخة من بيان الحكومة المؤقتة للرئيس عبد الناصر قبل ساعة فقط من إذاعته يوم 1959/09/28، وبالتالي لم يُترك له المجال لإبداء ملاحظاته وتقديم اقتراحاته، في حين قُدمت نسخ منه لبورقيبة ومحمد الخامس قبل 24 ساعة.

والحقيقة أنّ بيان الحكومة المؤقتة. ج. ج في 1959/09/28 ينمّ عن حنكة دبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية، لذا فقد حقّق الرد نجاحا دبلوماسيا، وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي².

-ثالثا- دعوة ديغول "قادة الثورة للمجيء إلى باريس" 1959/11/10:

- 1- دوافعها ومضمونها:

كان متوقّعا بعد خطابه الشهير حول "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير" يوم 1959/09/16؛ ثم رد الحكومة المؤقتة عليه في 1959/09/28؛ أن يُقدم ديغول ويصرّح في ندوته الصحفية ليوم 1959/11/10 بأمر جديدة حول المقترحات التي من شأنها أن تُسهّم في حل "المشكل الجزائري"، لهذا الغرض تقدّم عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا باقتراح لزملائه في الحكومة المؤقتة تمثّل في أن تُبادر الحكومة المؤقتة بإصدار تصريح حتى تُخلط أوراق الرئيس الفرنسي الذي يطبخ مبادرة جديدة لإخراج الحكومة المؤقتة، وهدف اقتراح مهري لإخراج حكومة الثورة من مرحلة الركود وردود الأفعال إلى المبادرة والفعالية، ولا تكتفي بانتظار التصريحات والمقترحات الفرنسية لترد عليها، لكن لم تلق مبادرة مهري الصدى الايجابي من أعضاء الحكومة المؤقتة الذين لم يُولوا هذا المقترح الأهمية اللازمة، ليأتي بعدها ما كان يتوقّعه مهري وآخرون "تصريح ديغول في 1959/11/10"، لتجد ح.م.ج. نفسها مرّة أخرى في موقع رد الفعل.

1- CAN: Ibid, "Rapport de Boussouf" 02/10/1959.

2-CAN: GPRA, G007, "Interventions de Bentobal et de Boussouf" PV de Réunion du 02/10/1959.

فما الذي تضمّنته مبادرة ديغول الجديدة؟ وما النوايا الحقيقية من وراءها؟

تضمّن تصريح ديغول في الندوة الصحفية يوم 10/11/1959 سالف الذكر، تذكيره باعترافه مبدئياً بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أمّا الجديد الذي تضمّنه تصريحه إعلانه استعدادده لاستقبال قادة الثورة بالعاصمة باريس من أجل الشروع في المفاوضات¹.

وحول الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة "المبادرة" قال عبد الحميد مهري: "تصريح ديغول المتضمّن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنّما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي، وكان لزاماً علينا أن نسبقه.."²، وعلى ما يبدو وضعية "الإقالة" أو "الاستقالة" التي كانت تعيشها ح.م.ج. جعلتها تكتفي بردود الأفعال بينما المبادرة كانت من طرف الحكومة الفرنسية وديغول بالتحديد.

وذهب كريم بلقاسم وزير القوات المسلّحة في نفس الاتجاه لما قال: "الهدف من تصريح ديغول هو إحراج ح.م.ج. على الصعيد الدولي، فالحكومة الجزائرية تركت المبادرة، وديغول قال بأنّه - مستعد لاستقبالنا في باريس- وهذا سيؤثّر على الأمم المتحدة، مثلما فعلنا نحن لما قلنا بأننا مستعدون للتفاوض، فالرأي العام سيقول بأننا لسنا مستعدين... فالإجابة بلا هي مناقضة لتصريحنا في 28/09/1959، والإجابة بنعم للذهاب إلى باريس هي بمثابة تجريد ثورتنا من السلاح، والسكوت هو كذلك خطير..."³.

وأهم ما يُستخلص من مناقشات أعضاء الحكومة المؤقتة في اجتماعها يومي 11 و12 نوفمبر-1959 من أجل دراسة أبعاد وأهداف دعوة ديغول، وكذا الرد أو عدم الرد على تصريح الجنرال- أنّ الجنرال ديغول كان يعلم بالخلافات الموجودة داخل ح.م.ج.ج، وأنّها كانت مجردة من سلطة القرار، فحاول إحراجها ووضعها أمام الأمر الواقع وإظهارها غير متحمّسة للحل السلمي التفاوضي، ويكسب بذلك دعم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت تحضّر مناقشة القضية الجزائرية في دورتها الرابعة عشر، لقد أكّد ديغول من خلال هذه المبادرة الجديدة بأنّ كفاءته ودهاءه السياسي لا يقل عمّا عرف عنه من كفاءة ودهاء عسكري باعتباره عسكرياً.

-2-رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1-CAN:GPRA, G008,"Interventions de K. Belkacem et de Abdh.Mahri" PV de Réunion du 11/11/1959, Et voir aussi: BERNARD TRICOT : op. cit, p: 246.

2 -CAN:GPRA, Op.cit,"Intervention Abdh.Mahri".

3 -CAN:GPRA, Op.cit,"Intervention K.Belkacem".

-أ-مقترح عبد الحميد مهري:

عقدت ح.م.ج.ج. اجتماعا مطوّلا دام يومين ال 11وال12 من نوفمبر 1959 حيث ناقش وزراءها ما جاء في الندوة الصحفية للجنرال ديغول يوم 10/11/1959، وقد تضافرت آراؤهم حول طبيعة نوايا ديغول، وبالأخص حول الرد ومضمونه أو عدم الرد وانعكاساته السلبية على تدويل القضية الجزائرية، وتوزّعت آراء الوزراء في اتجاهين:

-الاتجاه الأول: رأى فريق من الحكومة المؤقتة ضرورة الرد على مبادرة ديغول لكسب الرأي العام العالمي، خاصة في الأمم المتحدة، أين تتعقد الدورة الرابعة عشر لجمعيةها العامة، وتبنت هذا الرأي كل من: فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، لخضر بن طوبال، أحمد فرنسيس.

-الاتجاه الثاني: بينما رأى فريق من وزراء الحكومة المؤقتة بضرورة انتظار انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في مسألة المفاوضات، باعتباره الهيئة العليا للثورة وله أهلية الفصل في قضية المفاوضات ووقف إطلاق النار، وباعتبار أنّ الحكومة تمرّ بأزمة جعلتها شبه مستقيلة تنتظر تجديدها بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأصبحت خلال هذه الفترة تُشرف على تسيير القضايا اليومية فقط، ومثّل هذا الاتجاه بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية.

في هذه الظروف طرح عبد الحميد مهري مقترحه الذي شكّل حلا وسطا ومحاولة للتوفيق بين الرأيين المختلفين، وتضمّن المقترح:

-كتابة بيان باسم الحكومة المؤقتة يتضمّن تكليف الإخوة الخمسة المسجونين في فرنسا في جزيرة أكس والصحة، لمباشرة محادثات باسم ج.ت. ومع ممثلي الحكومة الفرنسية، وفي حال حصول ح.م.ج.ج. على ضمانات فرنسية ستقوم بإرسال تفتيين لمناقشة وقف إطلاق النار، وهذا بغرض إحراج ديغول أمام الرأي العام لأنّه ليس في نيته فعلها¹.

- الذهاب إلى الأمم المتحدة بمخطط مدرّوس ومضبوط، ومضمونه "بأنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية سيجتمع لمواجهة سياسة التهذئة التي تنتهجها السلطات الفرنسية في الجزائر".

وبعد مناقشات مطوّلة تمّ الفصل يوم 12/11/1959 بالتصويت بالأغلبية لصالح مقترح عبد

1 - CAN:Op.cit,"Interventions de K. Belkacem et de Abdh.Mahri" 11/11/1959.

الحاميد مهري، حيث نال سبعة (07) أصوات¹، في حين صوّت ثلاثة ضد المقترح²، وأصدرت الحكومة قرارا يقضي بأنه: "لن تكون هناك مفاوضات مع الفرنسيين قبل اجتماع المجلس الوطني للشورة الجزائرية"³.

-ب- بيان الحكومة المؤقتة 1959/11/12:

بعد تصويت طاقم الحكومة المؤقتة بالإجماع على مقترح عبد الحميد مهري، تمّت صياغة البيان الحكومي يوم 1959/11/12 في شكله النهائي ردا على "دعوة" ديفول⁴، وتضمّن هذا البيان الإشارة إلى النقاط التالية⁵:

- الإشارة إلى اجتماع ح.م.ج.ج يوم 1959/11/12 من أجل دراسة مستجدات القضية الجزائرية منذ تصريحها يوم 1959/09/28.

- أنّ تصريحات المسؤولين الفرنسيين: رئيس الحكومة، وزير القوات المسلحة، والحاكم العام للجزائر، جرّدت "مبدأ حق تقرير المصير" من محتواه، لذا فإنّ ح.م.ج.ج تؤكّد على ضرورة الحصول على ضمانات حول طرق ممارسة حرية الاستشارة.

- أما بخصوص ما تضمّنته الندوة الصحفية لرئيس الجمهورية الفرنسية يوم 1959/11/10 فإنّ ح.م.ج.ج تؤكّد على أنّه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار بدون اتفاق على الضمانات بخصوص حرية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.

- اتخاذ ح.م.ج.ج قرارا بتكليف السادة: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلّة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، لمباشرة محادثات مع الحكومة الفرنسية، قصد مناقشة شروط وضمانات تطبيق مبدأ "حق تقرير المصير"، أي قبل المرور إلى المرحلة الموالية "وقف إطلاق النار"، وهذا حرصا من الحكومة المؤقتة على حل المشكل الجزائري.

1- وهم: لخضر بن طوبال، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عبد الحفيظ بوضوف، كريم بلقاسم، فرحات عباس، محمود شريف، ينظر:

CAN:GPRA, G009, PV de Réunion du 12/11/1959 .

Ibid,G009.

2- وهم السادة: بن يوسف بن حدّدة، أمين خان، عمر أوصديق، ينظر:

3 - CAN:GPRA, G009, PV de 12/11/1959"Instructions Aux Frères-Ben Bella, Ait Ahmed, Bitat, Boudiaf, Khider-Tunis , Le12/11/1959,Le Président.

4 - رغم صياغة البيان في 1959/ 11/12 إلا أن الحكومة لم تدّعه بسبب اتصالها بالمسجونين الخمسة بفرنسا، إذ أرسل لهم فرحات عباس رسالة مؤرخة يوم 1959/11/12، وهذا لتنسيق المواقف أمام المشروع الديغولي الجديد.

5 - CAN:GPRA, G009, "Communiqué Du GPRA12/11/1959" Tunis, Le Président.

- في حال قبول الحكومة الفرنسية بشروط هذا اللقاء، تقوم ح.م.ج.ج. - وبشكل استعجالي - بإرسال تعليماتها وتوصياتها اللازمة لممثليها لإتمام مهمتهم بصفتهم مفاوضين عن الحكومة المؤقتة.

- أنّ الحكومة المؤقتة متأكدة من أنّ موقفها هذا سيلقى الموافقة والدعم اللازمين من كل الشعوب المحبة للحرية والتوافق لاستتباب السلم في العالم.

ومن أجل تنسيق العملية مع المفوضين "المسجونين الخمسة" من قبل ح.م.ج.ج. وموازاة مع إصدار هذا البيان، قامت الحكومة المؤقتة بإرسال تعليماتها إلى الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا تضمنتها رسالة من الرئيس فرحات عباس، وأهم ما تضمنته نوجزها في:

- أنّ اللعبة السياسية قادت الحكومة المؤقتة لإذاعة بيان (1959/11/12) -المرفق بنص الرسالة- ولهذا فإن ح.م.ج.ج. تطلب منكم بإلحاح:

-أ- ألا تقبلوا بأي اتصال مطوّل مع الفرنسيين ما دمتم في حالة اعتقال، اشترطوا حريتكم قبل أية محادثات.

-ب- وبعد أن تصبحوا أحراراً، اشترطوا الاتصال بالحكومة.م.ج.ج. بكل حرية قبل أيّ تفاوض.

-ت- ومن جهتها فإن ح.م.ج.ج. لن تقبل بأيّ تفاوض مع الفرنسيين إلا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.¹

إنّ الوضع المتأزم الذي كانت تعيشه الحكومة المؤقتة والذي انعدمت فيه الثقة وروح التضامن بين وزرائها ومحدودية صلاحياتها، أدّى إلى اتخاذ مثل هذا الموقف الدبلوماسي، الذي يُمكننا تقييمه بالذكي والناجح ظرفياً، حيث نجح في وضع الحكومة الفرنسية في مأزق حقيقي²، فهي إما أن تقبل التفاوض مع الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا وهو انتصار دبلوماسي للطرف الجزائري، وإما أنّها ترفض فتبدو للرأي العام العالمي مُعارضة للحل التفاوضي السلمي، وهذا أعطى مجالاً كبيراً للنشاط والمناورة لدبلوماسية ح.م.ج.ج. في هيئة الأمم المتحدة، كما منح هذا الرد فُسحة من الوقت لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليُتخذ الموقف المناسب من مسألة "تقرير المصير" و"المفاوضات" و"شروطهما"

1-CAN: GPRA, G009, Op.cit., PV de 12/11/1959"Instructions Aux Frères- Tunis , Le12/11/1959,Le Président.

2- Charles Robert Ageron:"L'Algérie algérienne "de Napoléon III à de Gaulle,Op.cit, p2.

و"الضمانات" المتعلقة بتقرير المصير باعتباره الهيئة العليا للثورة¹.

وقد حظي موقف الحكومة المؤقتة بتأييد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي سجل في دورته المنعقدة في طرابلس بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960²، كما زكى المؤتمر اقتراح ح.م.ج.ج المتضمن تعيين المسجونين الخمسة وتكليفهم عنها للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية، وتأسف المجلس و.ث.ج لرفض الحكومة الفرنسية مقترح ح.م.ج.ج.ج تهربا من المفاوضات، كما اعتبرت مبرراتها في ذلك واهية ومن قبيل الذرائع خاصة عندما اعتبرت أن المسجونين الخمسة موقوفين، وبالتالي فإنّ الحكومة الفرنسية متناقضة مع نفسها فهي من جهة تعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير ومن جهة أخرى ترفض التفاوض مع ممثليه وتصّر على مواصلة الحرب³.

لقد تأكّدت الحكومة المؤقتة لاحقا من صحة تحليلات معظم وزرائها الذين شكّوا في صدق نوايا الجنرال ديغول من مبادراته المفخخة، التي كانت مرتبطة بمواعيد دولية-خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة-، وكانت خاضعة للتصور الاستعماري الفرنسي، والتي تريد إملاء شروطها والقفز على مطالب الشعب الجزائري التي حدّتها جبهة التحرير الوطني وأكّدت عليها ح.م.ج.ج.ج⁴.

الخاتمة:

وختامها لهذه الدراسة يمكن ذكر أهم النتائج إلى توكدها النصوص والوثائق المطلع عليها سواء من الأرشيف الجزائري أو الأرشيفات الفرنسية ومختلف المصادر والمراجع:

- أن عودة الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا أعطى فرنسا قوة جديدة مكنتها من استعادة المبادرة في مواجهتها للثورة الجزائرية، مما وضع مؤسسات الثورة الجزائرية في وضع حرج وجعلها تكتفي بردود الأفعال.

1 - CAN:GPR, pv des Réunions 11,12/11/1959, "Interventions de Mahri".

2- الجهاد: "مؤتمر هام يعقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس-بيان-25جانفي 1960، العدد60، ص:8-9.

3- تعيين الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا مفوضين من قبل ح.م.ج.ج.ج لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لقي ترحيبا واستحسانا مغربيا كبيرا بحكم علاقاتهم السابقة بالمغرب، مما دفع بالملك محمد الخامس لمضاعفة جهوده لإطلاق سراحهم، لشعوره بالمسؤولية والتزامه بتحريرهم لأنهم اختطفوا في طائرة مغربية ومنطلقا من المغرب، وكذلك من أجل تولّي الزعامة المغاربية، للمزيد عد إلى: عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية -الجزء الثاني- وزارة الثقافة، دار السبيل، ط1، الجزائر 2009، ص489.

4 - CAN:GPR, boîte5, dos:8, doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU", pp:6,7.

- مبادرات ديغول السياسية كانت لها أهداف سياسية ودبلوماسية، وهدفت إلى استعادة المبادرة من جبهة التحرير التي كسبت مساحات في طريق تدويل المسألة الجزائرية ومحو الخسائر الدبلوماسية التي تكبدتها حكومات الجمهورية الرابعة.
- أن أزمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بدأت بوادرها باستقالة وزير الخارجية لمين دباغين في مارس 1959؛ وانفجرت للعلن في الفاتح جويلية 1959 بعد استقالة الحكومة، قد أثر في تراجع الأداء السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية وجعلها تراقب الأوضاع وترد على مشاريع "مناورات" ديغول بما استطاعت وهي في وضع حكومة تسيير الأعمال.
- ورغم الأزمة التي كانت تعيشها الحكومة المؤقتة في الفترة الممتدة من الفاتح جويلية 1959 إلى ديسمبر 1959 إلا أنها استطاعت أن تتفادى المطبات والآثار السلبية لمشاريع ديغول وأن تكسب نقاطا في المواجهة الدبلوماسية دوليا، بفضل حنكة ودهاء أعضائها.